الصـــراع الأسري على الحكم «٩»

المعـــادل الآخـــر لتخلف اليمـن

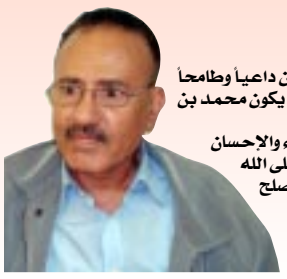

مراكز القوى تتحرك ●

▹ وقد كان في الواقع لمبادرة الحسين بن المهدي دورها حيث فاجأ الجميع بمبايعة المؤيد بينما كان داعياً وطامحاً للإمامة لوصية والده المهدي إذ قال: «ادع لنفسك بالإمامة ولا تفرط في القيام بهذا الأمر عدا أن يكون محمد بن اسماعيل قد دعا لنفسه فعليه بإرجاء الطلب والدخول في البيعة فنفذ وصية والده».. (٧).

ويمكن الاستنتاج من ذلك الموقف «الوصية» هو ان ذلك ليس إلا رد الجميل ومقابلة الوفاء بالوفاء والإحسان بالإحسان.. فحينما اجتمع المختلفون في الغراس وفي غير الغراس لاختيار إمام خلفاً للمتوكل على الله اسماعيل كان ابنه محمد المؤيد الصغير هو من دعا لاختيار أحمد بن الحسن وهو القائل: «إنه أصلح للإمامة».. فسار بعده الآخرون ولو في النفوس مافي النفوس..

شائف علي الحسيني

الاخـوة والاعـمـام ومماحكات هنا وهناك بين المتنفذين والكتاب والأوضاع العامة في البلاد تشكو الغلاء والجفاف وقلة الطعام حتى أن كل متنفذ صار في منطقته مطلق الصلاحيات وتوزعت المناطق بين مراكز القوى على نحو لم يرض عليها الإمام في كل الأحوال، ولم يستطع تغيير بعض المأمورين الذين أثاروا عليه الناس والعصيان، فعلى سبيل المثال كان الوضع في المناطق على هذا النحو (فكان صنوه السيد العلامة الأديب الرئيس النجيب علي بن المتوكل باليمن له دولة بمتأثلة وصولة مكملة وكان خيله ألف عنان ومستبداً بولاية تلك البلاد «إب وجبلة وأعمالها»، وصاحب المنصورة محمد بن المهدي احمد بن الحسن، مستقل باعمال الحجرية وما إليها والحسين بن الحسن مستقل برداع وما إليها والمشرق إلى أعمال حضرموت وعلي بن أحمد المتوكل مستقل بمدينة صعدة وأعمالها وحسن بن المتوكل كان في اللحية نافذ الأوامر إلى زبيد وبيت الفقيه، والحسين بن محمد أبو طالب في عمران مستقلاً ببلادها، وحاشد وبكيل إلى أعمال صعدة وحسين بن المتوكل بصنعاء وأعمالها، وكان الإمام المؤيد يتوجع من سيرة البعض منهم في الرعية على ما لايبيحه الشرع).. (١١).

تشديد الخناق على الرعية من قبل الميسورين كان سبباً كافياً للعصيان

لقد وصل به الحال إلى حد أن المؤيد عجز عن توفير أي متطلبات للقيام بمسؤوليته تجاه البلاد فلا يجد لديه المال الذي ينفذ به مثل الإعداد والتجهيز للجيش لإخضاع تمردات وانفصال المناطق ومحاربة قطاع الطرق وتامين السبل أو الضغط على حكام المناطق وغير ذلك، لأن كل مال أصبح مسيطراً على موارد ولايته.. فيذهب إلى تجار صنعاء للاقتراض فلم يجد من يقرضه خوفاً منهم من عجزه عن الوفاء برد الدين لمعرفتهم بحالته وتمرد الأمراء عليه وإلاّ فإنهم يعرفون أمانته وصدق معاملته.. (١٢).

وبالتالي وصل حاله إلى ما قاله العالم العارف يحيى بن الحسين بن القاسم عن الأوضاع القائمة آنذاك والصراعات الأسرية المحتدمة «مادام المؤيد وصاحب المنصورة غير مجتمعين في رأي ولا متفقين في أفعالهم وأقوالهم فلا يكاد يتم للمؤيد من هذه القبائل المخالفة لأنهم قد صاروا يتقوون بذلك».. (١٣).

فقد هزم جيشه في أغلب المناطق التي أرسل إليها بغرض اخضاعها لتعود إلى حظيرة الإمام ولكنها تداعت أكثر، واحدة بعد أخرى حتى لايكاد يكون بيده مما استلمه من دولة المهدي أحمد بن الحسن أو ما خلفه والده إلاّ المناطق القليلة المسيطر عليها فعلياً وله فيها نفوذ محدود بسبب تلك الأسباب التي تم الإشارة إليها والتي كان جوهرها نزاع الأسرة على الحكم وظلم الرعية، ولولا أخوه علي بن المتوكل سانده ووقف معه لكان حاله أضعف ومواقفه مخيبة أكثر.. وفي الأيام الأخيرة وهو يشاهد المظالم على الرعية والعصيان من القبائل في المناطق الشرقية والجنوبية من جراء تصرفات أفراد متنفذين كالعامل صلاح بن مسمار الذي سبب فرض الضرائب على المواطنين حتى أحدث في أوساطهم الثورة عليه ومن ثم تحملت أعباءها الدولة كاملة..

لقد كانت ممارسة المأمورين وتشديد الخناق على الرعية فيما يلزم عليهم من الزكاة والضرائب وهم أحوج ما يكون لإطعام انفسهم كانت سبباً كافياً لإعلان العصيان على الإمام.. كانت هذه المناطق قد استاءت من صلاح مسمار الذي عينه الحسين بن الحسن عاملاً لتلك المنطقة فاضطر بعض مشائخها ان يكتبوا للإمام المؤيد يشرحون له سوء معاملة العامل صلاح بن مسمار وجوره في فرض الضرائب المختلفة على بلادهم وأنهم لن يصبروا على ذلك الظلم وطلبوا منه عزله وعزل حسين بن الحسن صاحب رداع التي كانت تابعة لولايته».. (١٤).

لكن حدث التلكؤ والمماطلة والتاخر في حسم الأمور إلى ان قامت الانتفاضة بسبب تصرفات عامل ومسئول كـ«مسمار» وحدث ماحدث ولو أن المؤيد كانت أوامره نافذة والمعلومات تصل إليه صحيحة وفي أوقاتها المناسبة لما رضي بذلك العمل كون الرجل شهد على عدله العلماء والفقهاء والفضلاء ولكن الضعف قد دب في دولته وأشعلت الفتن هنا وهناك وتداعت الأمور في سائر البلاد ودخل المتوكل في مرحلة المرض فاقعد، يعني أنهم أمرضوه بأفعالهم تلك ثم اقعدوه في أعمال لاترضيه مع ان المشيئة لله وحده، فانتقل إلى جوار ربه رحمه الله لليلة الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٠٩٧هـ- ١٦٨٦م في حكم لم يدم سوى خمس سنوات وصارت بعده البلاد بطولها وعرضها مرة أخرى ساحة لتنازع مراكز القوى ودخلت الإمامة في فترة جديدة يقودها «صاحب المواهب» محمد بن أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم الذي تنوعت الألقاب في شخصه، فمن صاحب المنصورة إلى الناصر إلى المهدي إلى صاحب المواهب وغيرها.. والذي تولى الإمامة وهو يفتقد لأغلب شروطها فطال حكمه وكثرت الثورات في عصره وخاف الناس من بطشه وجبروته.. وهو ما سنتناوله في الاعداد القادمة.

وفي الختام فإن المتأمل لمثل هذه المشاهد وسيرة الإمام المؤيد وما واجهه برغم زهده وعدله وعلمه الذي شهد له الجميع والذي كما قيل لا ياكل من طعام إلاّ من النذور بعد أن يعلم أنها جاءته من جهة حلال..

وهذا في الحقيقة يجعل المرء يتساءل: كيف أن شخصاً يمتلك العلم والمعرفة ولا يستطيع أن يجد البيئة الملائمة لتنفيذ ما يؤمن به وهو الصواب نظراً لأن البيئة المحيطة حوله لاتؤهله لمثل ذلك فيضعف الإمام لأنه لايستطيع أن يمارس الجبروت بدون شرع ولا الخداع ولا أي من المسوغات غير الشرعية التي يستخدمها كثير من الحكام، وهنا تكون الإشكالية قائمة بين الحاكم وما يحمله من ثقافة وفكر وبين واقع لايستجيب لذلك وهو في نظرنا ما أدى إلى الضعف في مرحلة المؤيد كون الرجل صاحب دين وخلق بينما المحيطون أصحاب مصالح دنيوية، وهنا يطرح العمل المؤسسي والانتقال من الفرد إلى المؤسسة ليتواءم الأمر بين المبدأ والفعل.

فالمؤيد حاول جاهداً أن يسلك بالولاة في المناطق الطرق الشرعية في العدل والانصاف ولكنهم تمردوا عليه وخالفوه، لأنه كان يفتقد لاستخدام سياسة الجزرة والعصا التي استخدمها غيره، فاكلوا الجزرة بدون عصا بل انهم كسروا العصا وخالفوه في كل شيء□

* مراكز القوى «اصطلاح تم أخذه عن كتاب الأوضاع السياسية في اليمن المشار إليه أدناه.

■ **الهوامش:**

(١) ص١٦٢ د. أمة الغفور الأمير، الأوضاع السياسية في اليمن في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي.. المجلد الأول مؤسسة الإمام زيد ٢٠٠٨م.
(٢) ص٩٩ نفس المرجع السابق.
(٣) نفس المرجع السابق ص١٢١ .
(٤) نفسه ص١٧٥ .
(٥) الحداد تاريخ اليمن العام مجلد٣ ص٩٦ .
(٦) د. أمة الغفور نفسه ص١٤٠ .
(٧) نفسه ص١٧٤ .
(٨) نفسه ص١٧٩-١٨٠ .
(٩) نفسه ص١٩٠
(١٠) نفسه ص١٩١-١٩٢ .
(١١) محمد بن يحيى الحداد تاريخ اليمن العام مجلد٣ ص٩٩، نقلاً عن محمد بن اسماعيل الكبسي اللطائف السنية وعن الحسن بن عبدالرحمن في المواهب السنية الجزء الأول.
(١٢) د. أمة الغفور الأمير نفسه ص١٩٨-١٩٩ .
(١٣) نفسه ص١٩٠ .
(١٤) نفسه ص١٨٦ .

الإدارة المدرسية

■ أحسنت الادارة التعليمية في محافظة عمران بإقدامها مؤخراً على اقالة أكثر من عشرين مدير مدرسة بالمحافظة -بسبب ما اقترفوه من تجاوزات خطيرة أضرت وأساءت بالعملية الامتحانية والتعليمية عموماً.

هذا الإجراء الحاسم قوبل بارتياح بالغ في أوساط الرأي العام باعتباره كان الرد المنطقي والموضوعي لحالة فوضوية كهذه لا صلة لها من قريب أو بعيد بمثل وقيم الادارة المدرسية.. كما أعاد هذا الإجراء الاعتبار للادارة المدرسية بعد أن شوهتها ممارسات هؤلاء غير المسئولة ووضع حد لأي ممارسات أخرى قد تسيئ للعملية التعليمية، كما مثل ايضاً ضمانة لحق الاجيال في الحصول على تعليم ايجابي وفاعل في ظل ادارة مدرسية قادرة على القيام بمهامها ومسئولياتها على خير وجه تخدم الوطن واجياله.

يحيى نوري

ولا ريب أن أنظار الرأي العام اليوم تتجه نحو العديد من المحافظات المعروفة بمعاناتها الشديدة من حالة الفوضوية التي تعتري الادارة المدرسية في اطارها وما اذا كانت السلطات المحلية بهذه المحافظة ستسلك نفس الطريق الأمثل الذي سارت فيه محافظة عمران لاصلاح الادارة المدرسية.

وهو أمر يرقب الرأي العام حدوثه من يوم لآخر خاصة وأن قضية الادارة المدرسية بل والادارة التعليمية عموماً من الأمور التي تقع على درجة عالية من الأهمية ولا يقبل التسويف أو المهادنة، بل ويتطلب التعاطي مع كافة المشكلات التي تعاني منها بمهنية عالية تحفظ للأجيال حقهم في الحصول على تعليم مناسب.

وبالمناسبة فإن قضية الادارة المدرسية في بلادنا وعلى صعيد مختلف جوانبها التخطيطية والتنظيمية والاشرافية والتقويمية مازالت تحتاج الى جهود غير عادية من أجل تحقيق الاصلاح الشامل وبالصورة التي تعزز من وجودها كدافع أساسي لا غنى عنه لمستوى التعليم في الوطن وهذا أمر يتطلب من وزارة التربية ايجاد برنامج تدريبي وتاهيلي شامل يستهدف كادر الادارة المدرسية ورفع مهاراته ومعارفه بما يضمن اداء أفضل لها يصب في خدمة اجيالنا ويعزز من دور العملية التعليمية في تحقيق الأهداف المنشودة للوطن من خلال جيل قادر على التعاطي مع كل جديد بطرأعلى مستوى وطنه خاصة وأن الادارة المدرسية قضية مازالت تحتاج الى التطوير والتحديث.□

فيما مسلسل التعتّت مازال مستمراً

الصورة الكاملة لمشهد ابتزاز المشترك لـ«المؤتمر»

وبعد أن أعطى مجلس النواب لممثلي أحزاب المشترك في المجلس الفرصة الكافية من الوقت من خلال تمديد دورة الانعقاد لأكثر من شهرين ونصف عن موعده المحدد وكذا إعطاء هذه الأحزاب الفرصة الكافية لاختيار ممثليها في اللجنة العليا للانتخابات والتصويت على القانون بشكله النهائي أكثر من مرة ووفقاً للموعد الزمني الذي حددته كتلة المشترك لتقديم أسماء ممثليها في اللجنة العليا للانتخابات والتصويت على التعديلات وبعد أن تعهد رئيس كتلة الإصلاح والناصري أمام البرلمان على تقديم قائمة اسماء مرشحي المشترك صباح اليوم التالي إلا أن مجلس النواب فوجئ بتغيب رؤساء كتلها عن تلك الجلسة وقد ظل المجلس منتظراً حتى نهاية فترة الدوام لقد دابت أحزاب المشترك على هذا السلوك العبثي والتعامل غير المسؤول مع كل القضايا الوطنية وليس ذلك بجديد عليها ولنا في ذلك الكثير من الشواهد ويمكن استعراض بعض منها في الآتي:

موقف المشترك قبل كل انتخابات:

في عام ١٩٩٧م تم تعديل قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات بناء على طلب أحزاب المشترك ليجد المؤتمر الشعبي العام نفسه بأنه ليس أمامه من خيار سوى الاستجابة لتلك المطالب وهو ما تم فعلاً إذ تم تضمين تلك المطالب والملاحظات في نصوص القانون.. وفي عام ٢٠٠٩ استجاب المؤتمر الشعبي العام بطريقة مماثلة لمطالب المشترك إذ تم تعديل القانون بناء على مقترحاتها.

وفي عام ٢٠٠٣م تم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لرغبات أحزاب المعارضة ليتبع كل ذلك سلسلة من الاستجابة لمطالب أحزاب اللقاء المشترك كشفت في مجملها حقيقة التعنت الذي تمارسه على المؤتمر ولا يزال حتى اللحظة الراهنة.

الحوار قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية

أجرى المؤتمر الشعبي مع أحزاب المشترك سلسلة من الحوارات فيما يخص الإصلاحات الانتخابية ابتداءً من يوم ١/٦/٢٠٠٦م ليتم اللقاء الثاني في مطلع فبراير ٢٠٠٦م وعقب لقاء المشترك مع فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام في ٧ فبراير ٢٠٠٦م وجه فخامة الاخ الرئيس أمين عام المؤتمر حينها وعدد من أعضاء اللجنة العامة بالتحاور مع المشترك حول مايتعلق بالضمانات الكفيلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

فعقد المؤتمر الشعبي العام عقب ذلك مع أمناء عموم المشترك أربعة اجتماعات تراس أول اجتماعين منهما الأمين العام المساعد للمؤتمر في ذلك الوقت الأستاذ عبدالرحمن الأكوع بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٦م و ١٣ فبراير ٢٠٠٦م اما الاجتماعين الأخيرين فتما برئاسة امين عام المؤتمر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٠٦م و ٣/٣/٢٠٠٦م.

وخلالها استمر المشترك في ممارسة تعنته، وتقديم الذرائع التي اتخذت قبل الانتخابات مبرراً لمطالبه وعمد من خلالها الى التشكيك المسبق بالانتخابات وخلق أزمات من شأنها تعكير الأجواء الانتخابية ولعل ما يمكن التذكير به هنا - على سبيل المثال لا الحصر - مماطلة تلك الاحزاب في تاخير تسمية ممثليها في اللجان الانتخابية في محاولة منها لعرقلة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، ومع ذلك تعامل المؤتمر مع مطالب المشترك من منطلق حرصه الدائم على تعزيز الشراكة السياسية وإزالة كل الحجج والتضليلات الواهية التي تتذرع بها تلك الأحزاب وقد أفضت تلك الحوارات الى التوقيع على اتفاق المبادئ.

اتفاق المبادئ ١٨/٦/٢٠٠٦م

تم التوقيع على هذه الوثيقة من قبل قيادات الاحزاب والتنظيمات السياسية وتضمنت العديد من القضايا بما فيها تشكيل لجنة الانتخابات، تحديد حصة المشترك في لجان الاقتراع والفرز والإشرافية والأصلية وبنسبة ٤٦٪ كما تم الاتفاق على إجراء إصلاحات وتعديلات قانونية بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، اشترطت أحزاب المشترك على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة، إعادة بناء الجهاز الإداري الفني للجنة الانتخابات استكمال عملية إيجاد سجل مدني في جميع الوحدات الإدارية .. الخ. وقد تم تنفيذ الجزء المتعلق بفترة ما قبل الانتخابات إذ تم إضافة عضوين من اللقاء المشترك - إصلاحي، ناصري - الى عضوية اللجنة العليا للانتخابات وتشكيل الفريق القانوني وتسليم نسخة من قوائم الناخبين للأحزاب كما تم اعتماد حصة المشترك في اللجان الانتخابية بحسب الاتفاق وبحيث يتم استكمال بقية القضايا بما فيها تشكيل لجنة الانتخابات من القضاء بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية.

الحوار بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية

حرص المؤتمر على توجيه دعوته للحوار في تلك الفترة حيث دعت اللجنة العامة في اجتماعها يوم الخميس٢٥-١-٢٠٠٧م الأحزاب والتنظيمات السياسية الى الحوار وتم تكليف الأمين العام - آنذاك عبدالقادر باجمال - لإجراء الحوارات مع تلك الأحزاب على قاعدة الدستور والقوانين النافذة وبرامج المؤتمر لكن أحزاب المشترك أعلنت أنها لن تشارك في أي حوار مع المؤتمر ما لم تكن هناك ما أسمته إجراءات عملية وأجندة خاصة بالحوار منهمة المؤتمر بعدم جديته في دعواته للحوار والسعي لإفشاله مسبقاً قبل الشروع فيه.

أثار المشترك النزعات المناطقية والطائفية بهدف تعزيز موقفه التفاوضي

وعلى الرغم من ذلك فقد جدد الأمين العام المساعد آنذاك - الاستاذ عبدالرحمن الأكوع - في كلمة المؤتمر أمام قيادات وأعضاء الإصلاح في مؤتمرهم الرابع في ٢٤-٢-٢٠٠٧م الدعوة للحوار مع الجميع وفي المقدمة الإصلاح بما يحقق التوافق الوطني حول مهام المستقبل إلا أن البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الرابع للاصلاح شكك بجدية الدعوة التي طرحها المؤتمر. ومع ذلك فقد ظل المؤتمر الشعبي العام حريصاً على الحوار من خلال استمرار دعواته المتكررة للقوى السياسية للقبول بالحوار كاسلوب لتقارب وجهات النظر حول القضايا الوطنية وفي ضوء الدعوات المتكررة التي وجهها المؤتمر فقد نتج عنها ما يلي:

- وثيقة قضايا وضوابط الحوار ١٦/٦/٢٠٠٧م:

تم التوقيع على وثيقة قضايا وضوابط الحوار بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب في ١٦/٦/٢٠٠٧م بعد أن تم إعادة صياغتها أكثر من مرة بسبب تعنت المشترك إذ كانت مقترحات المشترك تصب في اتجاه إضافة اتفاق المبادئ الى قضايا الحوار وان يكون المرجع والمستند الأول بلبه توصيات الاتحاد الأوروبي.

وقد اتفقت أطراف الحوار على العديد من القضايا على أن يركز الحوار في المرحلة الأولى على القضايا الآتية:

١) ما تم الاتفاق عليه في وثيقة اتفاق المبادئ بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك.
٢) توصيات الاتحاد الاوروبي.

كما اشتمل الاتفاق فيما يخص الاصلاحات الدستورية على تطوير العمل البرلماني من خلال نظام الغرفتين، النظام الانتخابي، كما اشتملت على تطوير نظام السلطة المحلية.

كما تناولت الوثيقة الضوابط والمبادئ الاساسية للحوار والضوابط الاعلامية.. الخ. ومنذ التوقيع بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب المشترك على وثيقة اتفاق المبادئ في ١٨/٦/٢٠٠٦م وعلى وثيقة قضايا وضوابط وضمانات الحوار في ١٦/٦/٢٠٠٧م حرص المؤتمر على إنجاح الحوار في مختلف مراحله، وتوفير الأجواء والمناخات المساعدة الى جانب دعوة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح لهم أكثر من مرة لاعتماد الحوار وسيلة مثلى لمعالجة كل ما يهم الوطن من قضايا، وقد عقدت العديد من الجلسات إلا أن قيادة اللقاء المشترك مارست أساليب الابتزاز والتنصل عن كل النتائج التي تم التوصل اليها بهدف تعطيل مسيرة الحوار اكثر من مرة.

مبادرة الرئيس للتعديلات الدستورية:

في يوم السبت ٢٠/٩/٢٠٠٧م دعا فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام قيادات الاحزاب للقاء مفتوح لمناقشة القضايا الوطنية طبقاً للبرنامج الانتخابي لفخامته الا أن احزاب المشترك لم تلب الدعوة وبررت ذلك بمبررات واهية.

وحرصاً من المؤتمر الشعبي العام وقيادته على استمرار الحوار دعا فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الاحزاب والتنظيمات السياسية للحوار في كلمته التي ألقاها بمناسبة العيد ٤٥ لثورة ٢٦ سبتمبر .. أشار فيها الى أن الباب مفتوح والحوار مطلوب مع كافة القوى السياسية، موضحاً أن مصلحة البلاد تقتضي الحوار باعتباره الوسيلة المثلى للخروج من الأزمات.وكالعادة لم يلبِ المشترك تلك الدعوة في الوقت الذي شهدت فيه بعض مناطق المحافظات الجنوبية اعمال عنف واحداث شغب، نتج عنها الاعتداء على رجال الأمن وتكسير ونهب الممتلكات العامة والخاصة ورفع شعارات الانفصال وقطع الطرقات العامة.

المشترك والجلسات «التشاورية» في عدن

حرصاً من فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر على استمرار الحوار الهادف الى تعزيز التجربة الديمقراطية فقد التقى فخامته بقيادات اللقاء المشترك في مدينة عدن وتم الاتفاق على استمرار الحوار وفي ضوء ذلك فقد عقدت في مدينة عدن خلال الفترة ٢/١١/٢٠٠٧م - ٨/١١/٢٠٠٧م سلسلة من اللقاءات والحوارات خرجت بالعديد من النتائج المهمة وفي مقدمتها التاكيد على الالتزام بما تضمنته وثيقة قضايا وضمانات وضوابط الحوار واستمرار اللجنة بعمل صياغة تعديلات قانون الانتخابات وإنجازه خلال ١٥ يوماً.. الخ، وعلى هذا الأساس عاد أطراف الحوار والفريق القانوني الى صنعاء لمواصلة العمل، لكن احزاب المشترك رغم ذلك أصرت على تسميتها لقاءات تشاورية بدلاً من جلسات حوار.

ما بعد لقاء عدن:

واصل الفريق القانوني اجتماعاته من ١٢/١١/٢٠٠٧م الى ٢٠/١١/٢٠٠٧م وتم إنجاز مشروع التعديلات على بعض نصوص قانون الانتخابات وفقاً لما تضمنته قضايا وضمانات وضوابط الحوار فيما يتعلق بتوصيات الاتحاد الأوروبي لعدد ٢٣ توصية من أصل ٣٠، وتم الاتفاق على إعداد الصياغة القانونية بمشروع التعديلات بعد أن تم التوقيع عليها من قبل جميع الأطراف وعلى الرغم مما تم التوصل اليه إلا أنه وبعد دعوة الفريق القانوني لحضور الاجتماع الاخير بحسب الاتفاق المسبق لرفع التقرير بنتائج عمل الفريق و مشروع التعديلات للجنة الحوار إلا أن هذا لم يتم بسبب ما يلي:

- امتناع الفريق القانوني التابع للمشترك عن الحضور لأكثر من مرة.
- عدم تجاوب أمناء أحزاب المشترك وفي الوقت الذي تم فيه التواصل معهم لإلزام ممثليهم لحضور الاجتماع الأخير وبالتالي رفع التقرير النهائي الآنف الذكر.
- إصرار المشترك على التخلي عن اتفاق المبادئ وقضايا وضمانات الحوار وإحلال توصيات الاتحاد الاوروبي محله لاسيما فيما يخص تشكيل اللجنة العليا للانتخابات إذ رفض المشترك تشكيل اللجنة من القضاة وفقاً لاتفاق المبادئ البند «١٢» الفقرة «أ».

ومع ذلك فقد تم الجلوس معهم للحوار، إذ خاض المؤتمر الشعبي العام خلال الأشهر الماضية سلسلة حوارات مع المشترك حرصاً على إنجاح الحوار، كما تقدم المؤتمر الشعبي العام بمبادرات فيما يخص الخلاف حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وتمثلت مبادرة المؤتمر بالخيارات الآتية:

(٤) للمؤتمر، (٤) للمشترك (١) يختاره رئيس الجمهورية.
(٤) بما فيهم رئيس اللجنة يمثلون طرفاً، (٥) أعضاء ويمثلون أطرافاً أخرى.

- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية المعترف بها من قبل لجنة الاحزاب.
- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بناءً على عدد الاصوات في انتخابات ٢٠٠٣م.
- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات حسب عدد المقاعد في مجلس النواب..
- استمرار اللجنة كما هي.
- الحفاظ على قوام اللجنة الحالية مع حق الاحزاب في تغيير الاشخاص.

وحرصاً على إنجاح الحوار بعد تعنت المشترك دعا فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح أحزاب المشترك لاستئناف الحوار والتقى فخامته بالأخ عبدالوهاب الآنسي وتم الترتيب على استئناف الحوار غير أن أحزاب المشترك في الاخير اتخذت ذلك مدخلاً لمحاولة عرقلة العملية الانتخابية وتعطيل المواعيد الدستورية والقانونية للانتخابات، إذ عمدت على عدم تقديم مرشحيها لعضوية اللجنة العليا للانتخابات.

لجوء المشترك إلى افتعال الأزمات:

عمد المشترك قبيل إجراء أي انتخابات الى افتعال العديد من الأزمات بهدف تحقيق مصالح أنانية ضيقة، وتتمثل أبرز صور ذلك بالآتي:

- التنصل عن نتائج الحوار المتفق عليها.
- المطالبة بتغيير النظام الانتخابي، بما فيه تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.
- استنزاف الوقت.
- تكريس المشترك خطابه لتشويه صورة النظام واستهداف المؤتمر وحكومته.
- محاولة إقصاء أحزاب المجلس الوطني للمعارضة رغم أنها شاركت في التوقيع على اتفاق المبادئ في يونيو ٢٠٠٦م.
- المراهنة على الشارع وتحريضه لأعمال الشغب والعنف.□

■ إن المتتبع للمشهد السياسي في بلادنا منذ مطلع التسعينيات وحتى الآن وتحديداً السلوك السياسي للأحزاب المنضوية حالياً فيما يسمى باللقاء المشترك يجد انها مارست أنواعاً مختلفة من أشكال الابتزاز وصور التعنت في تعاملها مع المؤتمر الشعبي العام خاصة ما يتعلق بالاصلاحات الانتخابية.

ورغم كل التنازلات التي قدمها المؤتمر الشعبي العام طيلة الفترة الماضية وقبلتها كتلته البرلمانية على مضض إلا أنهم وجدوا أنفسهم أمام مماطلات وأعذار تفتعلها أحزاب المشترك يوماً تلو الآخر عكست سوء النوايا وفضحت الممارسات غير المسؤولة لهذه الأحزاب.. ومع ذلك فقد أبدى المؤتمر حرصه الشديد حتى آخر لحظة على تحقيق التوافق وتنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه في الحوار وفي مقدمة ذلك التعديلات على قانون الانتخابات التي مثلت مطلباً رئيسياً خاصة لأحزاب اللقاء المشترك وكذلك تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ومع أن الحوار قد تركز على توصيات الاتحاد الأوروبي والتي تنكر المشترك لمعظمها بعد أن قُدم المشروع الى مجلس النواب لمناقشته وإقراره مادة مادة.

إعداد: دائرة التخطيط والدراسات والبحوث السياسية